الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2024/SR.6

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
30 September 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة السابعة عشرة

نيويورك، 11-13 حزيران/يونيه 2024

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 13 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15:00

الرئيس: السيد الأدب ..... (تونس)

المحتويات

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

(ج) جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

البند 6 من جدول الأعمال: قرارات مؤتمر الدول الأطراف

البند 7 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-10625 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) مناقشة عامة *(تابع)*

1 - **السيد آلن** (المراقب عن مؤسسة فاليديتي Validity Foundation – Mental Disability) (Advocacy Centre): قال إنه من الممكن إقامة مجتمعات أكثر شمولاً وعدالة من خلال العمل على مستوى القاعدة الشعبية واستخدام الاتفاقية كأداة قانونية لتعزيز المساواة والإدماج والعدالة. ودعا جميع الدول الأطراف إلى دعم جهود المناصرة القانونية المستقلة التي تقوم بها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تمثل هؤلاء الذين عانوا من انتهاكات لحقوقهم في الإدماج في المجتمع المحلي والتعليم الشامل للجميع. وقال إن الدول الأطراف ستساعد، من خلال دعم جهود المناصرة هذه، على ضمان المساءلة والنهوض بتدابير ملموسة في نظم العدالة من أجل تنفيذ الاتفاقية.

2 - **السيد ياماناكا** (اليابان): قال إن الجهود التي تبذلها حكومة بلده لتعزيز إقامة مجتمع شامل للجميع تشمل إجراء استعراض في آذار/مارس 2024 للسياسة المتعلقة بتنفيذ القانون المعني بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، استناداً إلى مناقشات أجرتها لجنة معنية بالسياسة العامة معظم أعضائها من الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنص هذه السياسة على أن تنشئ الحكومة مكتبًا وطنيًا يقدم معلومات عن اللوائح، ويحيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات الأعمال إلى الخدمات الاستشارية ذات الصلة. ومضى يقول إن القانون المعدل بشأن القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يُلزم جميع مؤسسات الأعمال بتوفير ترتيبات تيسيرية معقولة، قد دخل حيز التنفيذ في نيسان/أبريل 2024. وسمّت اليابان أيضاً مرشحا في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن حكومة بلده تشدد على الحاجة إلى مراعاة منظور الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسهم في إصدار الموجز التنفيذي *لتقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024* الذي تعده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في شكل ميسر. ويعد هذا التقرير أحد الموارد القليلة التي تتناول الأهداف بشكل شامل من منظور الإعاقة، حيث يصف التقدم المحرز ويسلط الضوء على التدابير الملموسة الرامية إلى تسريع تحقيقها بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم.

3 - **السيد كوندراتيف** (الاتحاد الروسي): قال إن متطلبات قانونية وُضعت على المستوى الاتحادي والإقليمي والبلدي، منذ تصديق حكومة بلده على الاتفاقية في عام 2012، لضمان إمكانية الوصول في مجالات التعليم والصحة والعمالة والثقافة والنقل والتخطيط الحضري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرياضة. وفي نهاية عام 2023، اعتمد قانون بشأن إعادة التأهيل والإدماج الشاملين للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وضع هذا القانون، الذي دخل حيز التنفيذ في آذار/مارس 2024، معايير وضمانات لخدمات إعادة التأهيل في جميع مناطق البلد، ما جعل إعادة التأهيل الشامل مسعىً حقيقيًا مشتركًا بين الوكالات. وتم أيضا تعديل القانون الخاص بتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة ليشمل أحكامًا بشأن الرعاية الدائمة.

4 - **السيد ثابا** (نيبال): قال إن دستور نيبال يكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في المجتمع، والحق الأساسي لكل شخص في العيش في كرامة ومساواة وعدالة اجتماعية. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة بلده تدابير تحويلية، بما في ذلك سن تشريع يقضي بتحديد حصة لضمان مشاركة الأشخاص

ذوي الإعاقة في الخدمة المدنية واعتماد قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف ضمان حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتهم من التمييز في مكان العمل. وتُوفَّر أيضا بدلات الحماية الاجتماعية لتعزيز حياتهم المجتمعية والثقافية وحركتهم وأطر حمايتهم الاجتماعية. وتشمل التحديات المتبقية في نيبال ندرة الهياكل المادية الملائمة لذوي الإعاقة في المناطق النائية، ما يحول دون الوصول إلى خدمات التعليم والصحة والتوظيف. وأشار إلى أن نيبال ملتزمة بضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة في وضع السياسات وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

5 - **السيد ليوكا** (جمهورية مولدوفا): قال إن المناقشات التي ستجري خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ينبغي أن تهدف إلى تعزيز ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التي يشكل الإدماج جانبا هاما منها. وقد أحرزت حكومة بلده تقدما في تحسين الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إعادة تنشيط المجلس الوطني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتوقيع مذكرة تفاهم مع المنظمات الدولية لتوفير الدعم المالي لهؤلاء الأشخاص؛ وزيادة البدلات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والتعويضات عن خدمات النقل زيادة كبيرة. ومضى يقول إن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بجميع الحقوق المنصوص عليها في قانون العمل لجمهورية مولدوفا. ووُضعت تدابير لضمان حماية وسلامة الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، في حالات الطوارئ الإنسانية، وتُنفذ بغض النظر عن وضع المواطنة، بما في ذلك لصالح النازحين من أوكرانيا. وأكد من جديد استعداد حكومة بلده للتعاون مع الدول الأخرى من أجل تنفيذ الاتفاقية.

6 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن عملية تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد تم تقييدها منذ الانقلاب العسكري غير القانوني في ميانمار في شباط/فبراير 2021. وتسببت الفظائع التي ارتكبها المجلس العسكري الحاكم والهجمات العشوائية التي شنها في جميع أنحاء البلد في إصابة أشخاص بالإعاقة، ولم تصل المساعدات الكافية إلى الفئات الضعيفة حتى الآن. وبسبب الانقلاب، تتخلف ميانمار كثيراً عن الركب فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا والابتكار، وتوفير التعليم والتوظيف، وتعزيز سبل العيش المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من هذه التحديات، لم تدخر حكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المقاومة الإثنية أي جهد لتقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الأطراف الصناعية لضحايا الألغام الأرضية، كما أنها تعمل على إزالة الألغام الأرضية التي زرعها المجلس العسكري لمنع وقوع المزيد من الضحايا المدنيين. وأعرب عن تقديره للمساعدة المقدمة من الشركاء في التنمية في هذا المسعى الأخير. وقال إن أفراد شعب ميانمار، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، يتسمون بالقدرة على الصمود، وسيعملون معًا لإنهاء الديكتاتورية العسكرية وبناء اتحاد ديمقراطي فيدرالي. وقال إن وفد بلده يناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال لإنقاذ الأرواح وضمان حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ميانمار.

7 - **السيد كالكوت** (المراقب عن منظمة كوينزلاند المعنية بالدعوة إلى الإدماج (Queensland Advocacy for Inclusion)): قال إن منظمة كوينزلاند المعنية بالدعوة إلى الإدماج دخلت في شراكة مع منظمة Mob 4 Mob، وهي منظمة غير حكومية معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية، لتمكين هؤلاء الأشخاص من فهم حقوقهم بموجب الاتفاقية. وقد رعت المنظمتان معرضاً للأعمال الفنية التي قام بها الأشخاص ذوو الإعاقة من الشعوب الأصلية، والتي تعكس مواد الاتفاقية. ويتضمن المعرض، الذي يمكن مشاهدته رقميًا، أعمالًا فنية لشاب مصاب بمتلازمة داون من الشعوب الأصلية، عُرضت أعماله في السفارة الأسترالية في جنيف. وهناك عمل آخر يمثل آثار أقدام متحجرة عمرها 50 000 سنة عُثر عليها في بحيرة مونجو في أستراليا، وتظهر أن فردا من أفراد الشعوب الأصلية بساق

واحدة شارك على قدم المساواة في عملية صيد – وهو حدث مجتمعي كبير – باستخدام عصا للمشي. وهذا دليل على وجود ثقافة إدماج في البلد قبل الاستعمار. والهدف الآن هو ضمان حق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة في المجتمع مرة أخرى.

8 - **السيد يونغ** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده سعت إلى معالجة الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال مبادرات لتيسير زيادة فرص العمل وإجراء إصلاحات شاملة لنظام الاستحقاقات الصحية واستحقاقات العجز. وفي شباط/فبراير 2024، نشرت الحكومة خطة عمل خاصة بالإعاقة تحدد الإجراءات العملية التي تهدف إلى تحسين الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة، في حين يقدم موقع إلكتروني نُشر مؤخرًا إرشادات حول كيفية استعداد الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية على أفضل وجه لحالات الطوارئ.

9 - ومضى يقول إن المملكة المتحدة تواصل مناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم على الساحة العالمية بالتعاون مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة. وأطلقت أيضا حركة مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة؛ وسيوفر مؤتمر القمة المقبل، الذي تستضيفه ألمانيا والأردن في برلين في نيسان/أبريل 2025، فرصة مهمة للحفاظ على الزخم اللازم للوفاء بالالتزامات البالغة نحو 000 1 التزام التي تم التعهد بها نتيجة للحركة. وقال إن حكومة بلده تتطلع أيضا إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ويجب أن يتناول ميثاق المستقبل الناتج عن ذلك، والذي سيحدد الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات العالمية، احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

10 - **السيد شيمونوفيتش** (كرواتيا): قال إن الجهود التي تبذلها حكومة بلده لتنفيذ الاتفاقية تشمل اعتماد قانون في عام 2023 أنشأ خدمة المساعدة الشخصية كخدمة اجتماعية تقدمها الدولة، ما يضمن استدامتها واستمراريتها المالية. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على مساعدين شخصيين في كرواتيا بنحو 000 11 شخص، ما يعزز بشكل كبير إدماجهم الاجتماعي ويمنع إيداعهم في المؤسسات ويوفر الدعم التعليمي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. ويشكل الحق في العمل حقًا دستوريًا أساسيًا في كرواتيا. وقد خصصت الحكومة مؤخراً 135 مليون يورو لتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، ما أدى إلى توظيف ما يقرب من 000 3 شخص سنوياً. وتنص تدابير سوق العمل على تقديم إعانات أكبر حجماً وأطول أمداً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمويل التعليم والتدريب والتكيف في مكان العمل، وعلى تغطية نسبة 75 في المائة من اشتراكات التأمين الصحي الإلزامي للموظفين. وأشار إلى أن كرواتيا هي أيضًا أول دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تطبق البطاقة الأوروبية للإعاقة والبطاقة الأوروبية لوقوف السيارات، ما يسهّل الإجراءات لتنقل الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء أوروبا. ولا تزال كرواتيا ملتزمة بتعزيز الممارسة الكاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة مع المجتمع المدني من خلال الحوار والثقة المتبادلة.

11 - **السيدة دابو نديايي** (مالي): قالت إن حكومة بلدها وضعت خطة تأمين صحي للأشخاص ذوي الإعاقة، تغطي خدمات الفحص والعلاج، ويُخصص بند محدد في الميزانية لرعاية كبار السن ذوي الإعاقة. وتتوفر المؤسسات التعليمية المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والبدنية والسمعية وتتاح مجانا في مالي، ووُضعت معايير التيسير لذوي الإعاقة في المباني العامة. وتسعى الحكومة إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات والتواصل من خلال توفير التدريب لمترجمي لغة الإشارة وتوفير الترجمة الشفوية لبرامج بث الأحداث الإخبارية الرئيسية. وتُمنح إعانات وإعفاءات ضريبية لمنظمات الأشخاص

ذوي الإعاقة. وتضمن الحكومة أيضاً إمكانية الحصول على السكن، وتنفذ تشريعا ينص على تخصيص حصة لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمة المدنية.

12 - **السيد فورشيلوف** (منغوليا): قال إن القانون المنغولي المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يدعم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ويتماشى مع الاتفاقية. وقد أنشئ مجلس وطني في عام 2016 لتنسيق الأنشطة المشتركة بين القطاعات وضمان الرصد المتسق لحقوق ذوي الإعاقة. وفي عام 2018، أنشئت مديرية عامة لتنمية الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها وكالة حكومية منفذة. وتتضمن الجهود المبذولة لاعتماد نهج شامل للجميع وضع مشروع قانون بشأن الحد من الحواجز وتحسين إمكانية الوصول. وقال إن منغوليا شاركت أيضا في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض النهائي لعقد آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر 2022، حيث استعرض المشاركون تنفيذ استراتيجية إنشيون من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، وحددوا أهدافا استراتيجية جديدة للعقد المقبل. وقال إن الحكومة بصدد وضع خطة شاملة لتنفيذ التوصيات الخمس والثلاثين التي قدمتها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد نظرها في التقريرين الثاني والثالث لمنغوليا في آب/أغسطس 2023.

13 - **السيد فينغثونغساوات** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومة بلده أدرجت الاتفاقية في التشريعات الوطنية، واعتمدت قانوناً بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة الوطنية الحالية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ منها. وقال إن الحكومة أنشأت لجنة وطنية لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وجهات تنسيق تمثل مختلف الوزارات لضمان تنفيذ هذه السياسات بفعالية. ونُظمت حملة وطنية للدعوة لتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك معلومات عن اللوائح؛ وخدمات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل والتدريب المهني؛ وفرص العمل وتنمية سبل العيش. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة مبادرة لتحسين الإبلاغ عن تنفيذها للاتفاقية. وهناك أيضا خطط لتعميم قضايا الإعاقة في السياسات المتعلقة بالصحة والتعليم والقطاعات الاجتماعية الأخرى. وتشمل التحديات في مواجهة هذه الجهود محدودية الموارد البشرية والمالية.

14 - **السيد أولافاريتا** (المراقب عن مؤسسة "باور الثقافية" (Fundación Cultural Baur)): قال إن مؤسسة باور الثقافية تسعى إلى تنفيذ إجراءات مستدامة وحلول مبتكرة لإشراك الشباب في عملية تحويل التعليم بما يتماشى مع الاتفاقية، لا سيما بالنظر إلى أن التعليم والتدريب يزيدان إلى حد كبير من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، ساهمت المؤسسة في إنشاء لجنة داخل مجلس إدارة نموذج محاكاة الأمم المتحدة الدولي للنظر في المسائل المتعلقة بالفصل الرابع من ميثاق المستقبل، الذي يتعلق بالشباب وأجيال المستقبل، بما في ذلك تعليمهم. وبالنظر إلى مشاركة مئات الآلاف من الطلاب في جميع أنحاء العالم، من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي، في أنشطة نموذج محاكاة الأمم المتحدة، أعرب عن تشجيعه لنشر ميثاق المستقبل.

15 - **السيدة لي** تشون هي (جمهورية كوريا): قالت إن حكومة بلدها وضعت خطة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2023-2027، تتماشى مع قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تحسين نوعية حياتهم وحماية حقوقهم. وفي هذا الصدد، سينفذ قريبًا برنامج تجريبي لإنشاء نظام ميزانية يسمح للأشخاص

ذوي الإعاقة باختيار الخدمات التي يتلقونها وفقًا لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم. وأنشئ أيضا نظام لدعم تقديم الرعاية مدى الحياة للأشخاص ذوي الإعاقات في النمو في المستشفيات ومراكز التطوير السلوكي ومراكز الرعاية الطارئة، ومن خلال مشاريع تجريبية تهدف إلى تقديم الرعاية على مدار الساعة للأشخاص الذين يعانون من أشد الإعاقات في النمو. وقالت إن الحكومة تخطط لزيادة عدد مؤسسات الرعاية الصحية الملائمة لذوي الإعاقة. واعتُمد قانون بشأن حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ينص على توفير إمكانية الوصول إلى الأدوات الرقمية، مثل تطبيقات الهاتف المحمول وأكشاك المعلومات، ويجري تنفيذه. وقالت إن الحكومة تولي الأولوية لخبرات الأشخاص ذوي الإعاقة وإسماع أصواتهم في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات، وستواصل التعاون مع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية.

16 - **السيد المحروقي** (عُمان): قال إن دستور عمان ينص على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويسعى مشروع قانون بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة أُنجز مؤخراً إلى إدماج الاتفاقية في القانون الوطني، في حين أن عدة وزارات، بما في ذلك وزارة الصحة، تجدد جهودها لتنفيذ اللوائح المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تم تعليق العديد منها خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقال إن الحكومة سعت إلى تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى التعليم والتدريب في جميع أنحاء البلد. وقد شملت مبادرات النقل الميسّر مشاركة المجتمع المدني وشركاء آخرين.

17 - **السيدة العليوات** (البحرين): قالت إن حكومة بلدها أنشأت عددا من البرامج، بما في ذلك في مجالات التعليم والعمالة والصحة، لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. واستضافت أيضا الجمعية العامة للجنة الدولية للألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتم توفير خدمات العلاج الطبيعي والسكن المؤقت والتطوير المهني، في حين تقدم الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة من 2023 إلى 2027 رؤية وإطار عمل لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقوم الحكومة بالتنسيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار جهودها الرامية إلى ضمان المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين أسرهم ومقدمي الخدمات لهم.

18 - **السيد أغبونون** (توغو): قال إن حكومة بلده تقدم المساعدة القانونية للمحتجزين الضعفاء، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، من أجل ضمان المساواة في الوصول إلى النظامين القضائي والإداري، ويتلقى القضاة والموظفون القضائيون تدريبا في مجال الاتفاقية والتنمية الشاملة والقانون الدولي الإنساني. وتشمل التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز الإدماج توفير الترجمة الشفوية إلى لغة الإشارة للبرامج الإخبارية الوطنية، وإعداد دليل حول إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في فصول التعليم العام، وإعطاء الأولوية لمسائل الإعاقة في خطط التنمية الوطنية. وتحصل الأسر الحاضنة للأطفال ذوي الإعاقة على ضعف الإعانة القياسية الممنوحة للأسر الحاضنة الأخرى. ويشكل ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التصويت تحدياً خاصاً، ولا سيما إتاحة إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع وتوفير مواد التصويت بطريقة براي.

19 - **السيدة يابي باه** (كوت ديفوار): قالت إن حكومة بلدها اتخذت تدابير تشريعية ومؤسسية ضمنت حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الصحة والترفيه والثقافة والتعليم، وكذلك في مجال إدماجهم المهني. وقالت إن الحكومة حددت أيضا حصة بموجب قانون العمل لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

20 - **السـيد دانغ** هوانغ غيانغ (فييت نام): قال إن فييت نام تتضـمن ما يقرب من 7 ملايين من الأشخاص ذوي الإعاقة، أي ما يشكل نسبة 7 في المائة من السكان. ويشكل تعزيز وحماية حقوقهم أولوية بالنسبة للحكومة، التي وضعت إطاراً قانونياً متيناً يتماشى مع الاتفاقية. ويشمل ذلك قانونًا بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وسـياسـة تمكين وإدماج وخطة عمل وطنية تهدف إلى إعطاء الأولوية للمشـاركة المتسـاوية والخدمات الميسـرة والفرص المتاحة، وتعزيز الإدماج في التعليم والتوظيف والرعاية الصـحية والرعاية الاجتماعية. وقال إن هناك 225 مركزًا مهنيًا متخصـصًـا للأشـخاص ذوي الإعاقة في البلد، تقدم خدمات المشـورة المهنية والتوظيف. ويحصـل أيضـا أكثر من مليون شـخص من ذوي الإعاقة على اسـتحقاقات اجتماعية شهرية.

21 - **السيد ديوم** (السنغال): قال إن القانون الوطني بشأن الإعاقة والإدماج الاجتماعي في السنغال يُنفذ من خلال خطة عمل وطنية بشأن الإعاقة للفترة من 2023 إلى 2027 تتضمن عدداً من المشاريع والبرامج الحكومية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة نظاماً للحماية الاجتماعية تصدر بموجبه بطاقة للأشخاص ذوي الإعاقة تسـهل حصـولهم على مجموعة من الخدمات؛ ويسـتخدم البطاقة حوالي 000 75 شـخص. وتغطي خطة البلد للإغاثة في حالات الطوارئ إدارة حالات الإعاقة في حالات الخطر. وبالإضافة إلى ذلك، يُعزز حق الأشـخاص ذوي الإعاقة في الحصـول على عمل لائق وسـبل عيش مسـتدامة من خلال برنامج لريادة الأعمال، وقانون يحدد حصة للوظائف الميسّرة فينص على أن تكون نسبة 15 في المائة من الوظائف ميسّرة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وصـندوق لدعم نشـاطهم الاقتصـادي. وقال إن حكومة بلده ترحب بأي شكل من أشكال التعاون التقني والمالي مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين ذوي الصلة.

22 - **السـيدة إيندو** (جزر سـليمان): قالت إن هذه هي المرة الأولى التي تشـارك فيها جزر سـليمان في المؤتمر كدولة طرف، حيث إنها صدّقت على الاتفاقية في حزيران/يونيه 2023. ويعاني أكثر من 10 في المائة من سكان البلد من الإعاقة بشكل من الأشكال، ومن المرجح أن يزداد هذا الرقم في ضوء ارتفاع معدل انتشار الأمراض غير المعدية. وتتفاقم محنة الأشـخاص ذوي الإعاقة بسـبب آثار تغير المناخ، والانتشـار الجغرافي للجزر التي تشكل الأراضي الوطنية والأولويات المتنافسة على الموارد المحدودة. وقد وضعت الحكومة مؤخرًا سياسة وطنية للتنمية المراعية للمسائل المتصلة بالإعاقة للفترة من 2022 إلى 2030، والتي تغطي مجالات الصحة العامة وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية والتعليم. وتحدد أيضا الخطة الاستراتيجية الوطنية لإعادة التأهيل للفترة 2021-2031 وسـياسـة الصـحة النفسـية الرعاية والخدمات المتكاملة المقدمة للأشـخاص ذوي الإعاقة. ويتطلب تنفيذ هذه السـياسـات اتباع نهج يشـمل الحكومة بأكملها ودعم أصـحاب المصـلحة، بما في ذلك الأشـخاص ذوو الإعاقة. وأعربت عن ترحيب الحكومة بالشـراكات التي يمكن أن تعزز جهودها الرامية إلى ضـمان المشـاركة الكاملة والفعالة للأشـخاص ذوي الإعاقة، ولا سـيما المبادرات الرامية إلى زيادة عدد المدارس التي تضم مدربين متخصصين لتحسين إمكانية الوصول. وقالت إنه لا يوجد حالياً سوى ثلاث مدارس متخصصة في البلد توفر التدريب للأطفال ذوي الإعاقة.

(ج) جلسة تحاور بين الدول الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن تنفيذ الاتفاقية

الجزء 1: مؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة

23 - **الرئيس:** قال إن أي جهد لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن سيكون ناقصًا وغير كافٍ دون مساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وهم عبارة عن مجتمع عالمي متنوع يضم 1,3 بليون شخص. ويجب أن تكون الدعوة العاجلة إلى إعادة التفكير في أنظمة الحوكمة العالمية في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل مصحوبة بدعوة لإعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة. وفي حين أن اعتماد الاتفاقية كان إيذانا بتحقيق نقلة نوعية، فإن ما وعدت به الاتفاقية لم يتحقق بعد، حيث لا يزال يُنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم مستفيدون سلبيون بدلاً من اعتبارهم أصحاب حقوق فاعلين وعناصر نشطة في التنمية في مجالات القانون والسياسة والممارسة. ويجب على جميع أصحاب المصلحة - داخل منظومة الأمم المتحدة ومن مستوى الدول إلى المستوى المحلي - ضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل هادف في جميع جوانب صنع القرار في مؤتمر القمة.

24 - **السيدة ووسورنو** (مديرة شعبة العمليات والدعوة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)**:** تكلمت بصفتها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إن 300 مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ومنهم نسبة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة، يحتاجون حاليًا إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. وتتحمل الفئات الأكثر تهميشاً، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، العبء الأكبر من التحديات الإنسانية الحالية، حيث تواجه قيوداً على الوصول وتتعرض إلى مخاطر أكبر في مجالي الاستغلال والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي.

25 - ومضت تقول إن الاستجابات الإنسانية يجب أن تكون شاملة للجميع حتى تكون فعالة ومستدامة. وتوفر الاتفاقية إطاراً شاملاً لضمان معالجة حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الأزمات الإنسانية. وتتضمن الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2023-2026 التزامًا بجعل العمل الإنساني أكثر تشاركية وشمولية ومراعاة للنوع الاجتماعي واستنادا إلى المبادئ. وقالت إن المكتب تمكن، بفضل الجهات المانحة السخية، من مساعدة أكثر من 7,4 ملايين شخص من ذوي الإعاقة من خلال الصناديق الإنسانية في عام 2023.

26 - وأردفت قائلة إن تحسين عملية تنفيذ الاتفاقية في السياقات الإنسانية يستلزم تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المرافق والخدمات والمعلومات في حالات الطوارئ بما يتماشى مع المادة 9 من الاتفاقية؛ وينبغي للإجراءات الإنسانية، تمشياً مع المادة 19، أن تيسر إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم بشكل كامل في جميع الأنشطة المجتمعية وبالتالي منع عزلهم أو تهميشهم أثناء الأزمات؛ وينبغي للنظام الإنساني، تماشياً مع المادة 22، ضمان الإدارة الآمنة والأخلاقية والفعالة للبيانات الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أن المكتب أصدر توجيهات تشغيلية مشتركة بين الوكالات ذات صلة بشأن مسؤولية البيانات.

27 - وتابعت تقول إن التنفيذ الفعال للاتفاقية في السياقات الإنسانية يتطلب تضافر جهود جميع أصحاب المصلحة. ويجب على الحكومات بذل المزيد من الجهود لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط التأهب والاستجابة الوطنية. ويجب أن تستمر المنظمات الإنسانية في تبني ممارسات شاملة وميسرة وتدريب موظفيها في مجال مراعاة حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب على الجهات المانحة أن تعطي

الأولوية للتمويل الكافي للبرامج الإنسانية الشاملة للجميع، وأن تُخضع شركاءها للمساءلة عن توفير الخدمات والاستجابات الشاملة للجميع. ويجب إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الجهود باعتبارهم أصحاب مصلحة وصناع قرارات رئيسيين.

28 - **السيد ويلموث** (الموظف المسؤول عن شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): تكلم بصفته مشاركا في حلقة النقاش، فقال إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واصلت دورها القيادي في عمل فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بالاتفاقية، بالإضافة إلى عملها كأمانة للمؤتمر. وأجرت الإدارة دراسات بشأن حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة وحالات الطوارئ الإنسانية، عملا بقرار الجمعية العامة 154/76، وبشأن تعزيز وتعميم سبل الاتصال السهل الفهم من أجل كفالة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة عملا بقرار الجمعية العامة 240/77. وقد أجريت كلتا الدراستين بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وأدرجت النتائج في تقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها (A/78/331).

29 - ومضى يقول إن نسخة مسبقة صدرت، في وقت سابق من هذا الأسبوع، من *تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024*، تقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم. وستعزز هذه المعلومات المستكملة التوصل إلى فهم أفضل للظروف الاجتماعية-الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم والتحديات والحواجز التي يواجهونها في حياتهم اليومية. وعلى الرغم من أن الإدارة هي التي أعدت التقرير، فهو ثمرة جهد جماعي شاركت فيه كيانات الأمم المتحدة والخبراء القطريون والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوو الإعاقة.

30 - واستطرد يقول إن الإدارة تعاونت مع الشركاء لتنظيم فعاليات بشأن إدماج منظور الإعاقة. ففي اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2023، على سبيل المثال، نظمت حلقة نقاش حول الثغرات الرئيسية في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم. وبالنسبة للدورة الخامسة والخمسين للجنة الإحصائية، في عام 2024، نسقت الإدارة إصدار التقرير المشترك للأمين العام وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة والوكالات الدولية عن إحصاءات الإعاقة (E/CN.3/2024/24).

31 - وأردف قائلا إن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة لا يزال يمثل أولوية بالنسبة للإدارة. وقد نفذت الإدارة مبادرات مختلفة تهدف إلى تحسين إمكانية وصول المندوبين والمراقبين ذوي الإعاقة إلى اجتماعات الأمم المتحدة. أما بالنسبة لفعاليات مثل المؤتمر والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى إدارة الإنترنت، فطلبت الإدارة معلومات من المشاركين بشأن احتياجاتهم، وجهزت أماكن الجلوس وفقاً لذلك، ووفرت خدمة العروض النصية المغلقة والترجمة بلغة الإشارة. وتشاورت الإدارة مع المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال التخطيط للفعاليات وفي جميع العمليات.

32 - وتابع يقول إن الإدارة واصلت بناء القدرات الوطنية من أجل الإدماج الفعال للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2022، أطلقت مشروعًا في بنما وجمهورية الدومينيكان وكوبا لتعزيز الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب المصابين بالتوحد من خلال المشاركة في الرياضة. وفي إطار المشروع،

تدرب أكثر من 70 مدرباً حتى الآن على تقديم الأنشطة الرياضية للأطفال والشباب المصابين بالتوحد، وشارك أكثر من 90 طفلاً وشاباً مصاباً بالتوحد في هذه الأنشطة.

33 - **السيد هادا** (رئيس قسم المساواة والتنمية وسيادة القانون، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيويورك): تكلم بصفته مشاركا في حلقة النقاش، فقال إن أكثر من 30 دولة تعهّدت، عند الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في عام 2023، بتعزيز جهودها لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تعديل القوانين ذات الصلة، وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وحماية حقوقهم في النزاعات المسلحة. وفي ضوء مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيُعقد قريبا ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في عام 2025، ينبغي ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات تضمن حقًا إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

34 - ومضى يقول إن هناك حواجز عديدة لا تزال تعوق الإعمال الكامل لحقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على الرغم من التقدم الهائل الذي أُحرز خلال ما يقرب من 20 عاماً منذ اعتماد الاتفاقية. وهناك نقص شديد في أنظمة الدعم والرعاية التي يحتاجها الأشخاص ذوو الإعاقة. وحيثما توجد مثل هذه الأنظمة، يواجه العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما النساء والفتيات ذوات الإعاقة، إساءات وممارسات مروعة مثل تعقيمهم قسرا ومعالجتهم رغما عنهم وإيداعهم في المؤسسات. وتنتج عن النزاعات والكوارث آثار شديدة وطويلة الأمد على الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص.

35 - وأعرب عن الأمل في أن تحدد الوثيقة الختامية المعنونة "ميثاق المستقبل" التي سيعتمدها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وإعلان الأجيال القادمة رؤية للتغلب على هذه التحديات. ويلزم تحويل أنظمة الرعاية والدعم الحالية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة إلى أنظمة تستند إلى حقوق الإنسان وبالتالي تعزز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تمكينهم من الإمساك بزمام أمورهم والعيش باستقلالية. وتعد هذه الأنظمة شروطاً مسبقة لإدماج ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية على قدم المساواة مع الآخرين.

36 - وتابع يقول إنه يجب أن يظل الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم جزءاً لا يتجزأ من جميع عمليات صنع القرار. ففي تونس، عملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع الحكومة والمجتمع المدني لدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار، بسبل منها اعتماد لغة الإشارة وطريقة براي للصم. وفي منغوليا، ساعدت المفوضية الحكومة على وضع برنامج إسكان يهدف إلى تحسين إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وتعزيز إمكانية وصولهم ونوعية حياتهم. وفي كثير من البلدان الأخرى، عملت المفوضية مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على إجراء إصلاحات في التشريعات والسياسة العامة، وبناء القدرات، والتصديق على الاتفاقية وتقديم التقارير عنها ومتابعتها.

37 - **السيدة ماكلين - نهلابو** (المستشارة العالمية لشؤون الإعاقة وكبيرة الأخصائيين الاجتماعيين في البنك الدولي): تكلمت بوصفها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إن البنك الدولي يعالج مسألة إدماج منظور الإعاقة من خلال إطاره البيئي والاجتماعي وعمله في مجال الإدماج الاجتماعي. وفي مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة في عام 2022، استكمل البنك الدولي التزاماته العشرة المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة، والتي تشمل مجالات رئيسية مثل التعليم والتنمية الرقمية وجمع البيانات والنوع الاجتماعي وإعادة

الإعمار بعد الكوارث والنقل واستثمارات القطاع الخاص والحماية الاجتماعية. وفي الجولة العشرين لتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية، قطع البنك الدولي التزاماً قائماً بذاته نحو توسيع نطاق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الأساسية من خلال إقامة مشاريع في قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والمياه والتنمية الحضرية والرقمية والنقل.

38 - ومضت تقول إن البنك الدولي قدم الدعم، في أوزبكستان، لتنفيذ الاتفاقية من خلال أنشطة تهدف إلى تعزيز الأطر القانونية وتحسين إمكانية الوصول وتعزيز الشمول الرقمي. وشملت هذه الأنشطة استعراضا شاملا للقوانين الوطنية وتنقيحها لضمان توافقها مع الاتفاقية، والرقابة على إمكانية الوصول إلى البنية التحتية العمومية في طشقند. وقالت إن بناء الخبرات المحلية وضمان استدامة الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية استلزما توفير برامج تدريبية مكثفة لأكثر من 500 من أصحاب المصلحة، بما يغطي مبادئ التصميم العام وإمكانية الوصول والتدابير العملية لتنفيذ السياسات والممارسات التي تتماشى مع الاتفاقية.

39 - وأردفت قائلة إن البنك الدولي قدم الدعم التقني في عام 2019 لحكومة رومانيا في وضع استراتيجية وطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2027، بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وساهم البنك الدولي أيضا في إنشاء سلطة وطنية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي سترصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.

40 - وتابعت تقول إن البنك الدولي يقيم شراكات مع مؤسسة مايكروسوفت والوكالة الألمانية للتعاون الدولي ومبادرة بيانات الإعاقة بجامعة فوردهام لإنشاء مركز بيانات للإعاقة لجمع بيانات الإعاقة وفهرستها لاستخدامها في مؤشرات وقطاعات التنمية البشرية. وسيطلق البنك الدولي مركز البيانات علانية في مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة الذي سيعقد في نيسان/أبريل 2025.

41 - واستطردت قائلة إن البنك الدولي أطلق مبادرة، في عام 2019، بالتعاون مع الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ووزارة الخارجية والكمنولث والتنمية في المملكة المتحدة، بهدف تعزيز التعليم الشامل لجميع الأطفال ذوي الإعاقة حول العالم. ونُفذت المبادرة منذ ذلك الحين في 18 بلدا. وتشكل جماعة الممارسين المنبثقة عن المبادرة المعنية بالتعليم الجامع لذوي الإعاقة، والتي تضم ما يقرب من 000 50 عضو، منصة لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز التعاون ودفع عجلة الابتكار في مجال التعليم الجامع.

42 - **السيدة ليستر** (رئيسة قسم الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): تكلمت بصفتها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيسعى إلى التوصل إلى توافق دولي جديد في الآراء بشأن كيفية تهيئة حاضر ومستقبل أفضل لا يترك أحدا خلف الركب. وينبغي ضمان المشاركة والتمثيل المجديين للأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات والمفاوضات الجارية بشأن الوثيقة الختامية المنبثقة عن مؤتمر القمة والمعنونة "ميثاق المستقبل".

43 - ومضت تقول إن البرنامج الإنمائي لديه ثلاث توصيات بهدف تسريع الجهود المبذولة في إطار مواضيع المؤتمر. فأولاً، ينبغي أن يكون التطوير التكنولوجي وإدارته شاملين للجميع من حيث التصميم. وقد ساعد البرنامج الإنمائي السلطات الوطنية في برمودا على إطلاق سجل وطني للإعاقة في شكل تطبيق للهواتف الذكية يسهل الوصول إليه ويجمع البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنهم، وذلك بهدف جعل تقديم السلع والخدمات العامة أكثر شمولاً. وقالت إن البرنامج الإنمائي أطلق، بالتعاون مع مكتب مبعوث

الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، مبادرة بشأن ضمانات البنية التحتية العمومية الرقمية لتعزيز التعاون الدولي بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل توفير بنية تحتية عمومية رقمية أكثر أماناً وشمولاً.

44 - وثانياً، ينبغي تصميم وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم وبالتعاون معهم ولأجلهم. ففي فييت نام، يعمل البرنامج الإنمائي مع المنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز الميزنة المراعية للمنظور الجنساني والشاملة لمنظور الإعاقة في إطار جهود الحد من مخاطر الكوارث لمعالجة أوجه عدم المساواة التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة قبل الكوارث وأثناءها وبعدها. وتم تناول خبرات البرنامج في فييت نام وبلدان أخرى بالتفصيل في موجز السياسات الذي نشره البرنامج مؤخراً بعنوان "مستقبل قادر على الصمود للجميع: النهوض بإدماج منظور الإعاقة في الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها من أجل بناء القدرة على الصمود وعدم ترك أحد خلف الركب".

45 - وثالثاً، ينبغي استعراض القوانين والسياسات وتحديثها، بهدف إنشاء أسواق عمل شاملة للجميع ومنصفة، لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على التعليم والتدريب والحماية الاجتماعية. ففي أوكرانيا، يقدم البرنامج الإنمائي منحاً لمبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحسين إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز قابليتهم للتوظيف. وفي الجمهورية الدومينيكية، يعمل البرنامج الإنمائي مع وزارة العمل والمجلس الوطني للإعاقة لتعزيز فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التدريب وحملات التوعية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويسعى البرنامج الإنمائي جاهداً ليصبح رب عمل جامع من خلال استراتيجيته الجديدة للتنوع والإنصاف والشمول.

46 - **السيد سمطر** (كبير أخصائيي التعاون المتعدد الأطراف في منظمة العمل الدولية): تكلم بصفته مشاركا في حلقة النقاش، فقال إن منظمة العمل الدولية قطعت أشواطاً كبيرة في السنوات الخمس الماضية في مجال تعزيز إدماج منظور الإعاقة من خلال مشاركتها النشطة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. ويزود إطار عمل الاستراتيجية ومتطلبات إعداد التقارير السنوية الصارمة المنظمة بالهيكل القوي اللازم لتحقيق رؤيتها لإدماج منظور الإعاقة.

47 - ومضى يقول إن منظمة العمل الدولية أقرت، قبل البدء في تنفيذ الاستراتيجية، بالحاجة أولاً إلى بناء ثقافة المشاركة والتعلم والريادة في مجال إدماج منظور الإعاقة. وتحقيقا لهذه الغاية، عينت المنظمة موظفين للعمل كمسؤولين عن مؤشرات الاستراتيجية، وأنشأت شبكة من مناصري إدماج منظور الإعاقة، وهم موظفو منظمة العمل الدولية المسؤولون عن تعزيز إمكانية الوصول والإدماج في مكاتبهم وإداراتهم.

48 - وأردف قائلا إن بناء الوعي بالإعاقة بين موظفي منظمة العمل الدولية أمر أساسي لتحقيق هدف أن تصبح منظمة شاملة للجميع. ولذلك، وضعت المنظمة دورة تدريبية إلكترونية إلزامية للموظفين حول إدماج منظور الإعاقة. وساعدت المنظمة أيضا في وضع دورة تدريبية مدتها خمسة أسابيع لمنسقي استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة.

49 - وتابع يقول إن الأعمال التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في إطار إدماج منظور الإعاقة قد تعززت باعتماد سياستها واستراتيجيتها لإدماج منظور الإعاقة للفترة 2020-2023. وتقوم المنظمة حاليًا بصياغة استراتيجية جديدة لتغطية السنوات الثلاث المقبلة. وفي إطار التحضير لذلك، أجرت المنظمة دراسة

استقصائية لإدماج ذوي الإعاقة، وأصدرت تكليفا بإجراء تقييم مستقل للاستراتيجية الأولى، وانبثقت عن كل من الاستقصاء والتقييم رؤى مفيدة حول المجالات التي تتطلب مزيدًا من التحسين.

50 - **السيدة أبو الغايب** (مديرة شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): تكلمت بصفتها مشاركة في حلقة النقاش، فقالت إن صندوق شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو الصندوق الوحيد المتاح لدعم البلدان في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وعلى الرغم من أن ملايين الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يكافحون من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، فالتغيير ممكن. وتغطي السياسات منظور الإعاقة بشكل متزايد. وتجري مناقشات حول أنظمة الرعاية والدعم داخل البلدان وعلى مستوى العالم. وستواصل الشراكة دعم الحكومات في ضمان معالجة مسألة الإعاقة في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ.

51 - ومضت تقول إن الشراكة لاحظت، من خلال برامجها الجارية في 65 بلداً، أن الحكومات تفتح المزيد من الأبواب أمام المناقشات حول إدماج منظور الإعاقة، وأنه يجري الاعتراف بمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة كجهات شريكة متساوية في عمليات الإصلاح الوطنية، وأنه يجري إجراء تغييرات في السياسات والقوانين الوطنية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من البيانات حول أفضل الممارسات على المستوى الوطني، والمزيد من الاستثمارات والمزيد من التنسيق. فالمناقشات التي تركز على منظور الإعاقة ليست كافية؛ وينبغي أيضًا تناول مسألة الإعاقة في المناقشات الرئيسية.

52 - **السيد ماكانواي** (ممثل المجتمع المدني، منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة): تكلم بصفته مشاركا في حلقة النقاش، فقال إنه يدرك، كشخص ذي إعاقة ينتمي أيضًا إلى مجتمع الشعوب الأصلية في دولة جزرية صغيرة نامية في جنوب الكرة الأرضية، كيف أن الهويات المتعددة والمتقاطعة للأشخاص ذوي الإعاقة كثيرًا ما تفاقم التمييز والوصم والتهميش والإقصاء الذين يواجهونه.

53 - ومضى يقول إن المشاركين أدركوا، خلال المؤتمر، أن أوجه التقدم التكنولوجي قادرة على تعزيز حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم وتمكينهم بشكل كبير. وتم تذكيرهم أيضا بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون بشكل غير متناسب قبل وأثناء وفي أعقاب حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، وبأنهم عرضة لآثار النزاع وتغير المناخ والطوارئ الصحية. وقال إن الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة بينت جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية. ويجب أن يضاهي هذه الجهود تمويل محدد الهدف وبيانات مصنفة حسب الإعاقة وأطر عمل تتيح المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.

54 - وأردف قائلا إن الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو "إعادة التفكير في إدماج منظور الإعاقة في المرحلة الدولية الراهنة وقبل انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل". بيد أن إدماج منظور الإعاقة وحده لن يكون كافيا؛ ويجب أيضًا مراعاة أهمية مبدأ إنصاف الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيمنح الإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة مقعدًا على الطاولة، لكن مبدأ الإنصاف هو الذي يضمن مشاركتهم الكاملة والفعالة والهادفة.

55 - وتابع يقول إن شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة التي أثيرت خلال المؤتمر يجب أن تحظى بالاهتمام الذي تستحقه في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. ولن يؤدي العمل بمعزل عن الآخرين إلا إلى إدامة تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة، ما يجعلهم أكثر تخلفا عن الركب. ولا يمكن تحقيق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإنصافهم دون كسر هذه الحلقة.

56 - **السيد ديابي** (غينيا): قال إن *التقرير العالمي حول الإعاقة لعام 2011* كان له تأثير في تعزيز التحول من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي في النهج المتبع إزاء الإعاقة. وأعرب وفد بلده عن رغبته في معرفة موعد إتاحة *تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024*.

57 - **السيدة ريفيرا رييس** (هندوراس): قالت إن حكومة بلدها تعمل، تمشياً مع المادة 33 من الاتفاقية، على إنشاء آلية لضمان الامتثال للتوصيات الدولية، بما في ذلك التوصية بإدماج منظور الإعاقة في إدارة المخاطر والتخطيط للطوارئ. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بأمثلة جيدة عن الحالات التي أدى فيها إدماج منظور الإعاقة في مثل هذه الخطط إلى إنقاذ حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

58 - **السيد لاريسغويتي** (المكسيك): قال إن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وغيرها من كيانات ومبادرات الأمم المتحدة، أدت دورا أساسيا في تعزيز الاتفاقية والمساعدة في تنفيذها. وينبغي للدول تعميق تعاونها مع هذه الكيانات ودعم هذه المبادرات. وتساءل عن الاستراتيجيات والتدابير التي يمكن تنفيذها للتصدي بفعالية للسياقات المتنوعة التي تضخم الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، لا سيما أصحاب الهويات المتقاطعة الذين يتعرضون لأشكال متعددة من التمييز؛ وما هي أفضل الممارسات التي تم تحديدها لتحسين تنفيذ السياسات المحلية بما يتماشى مع الاتفاقية ولتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل المجتمعات الأكثر تهميشًا.

59 - **السيد مواورا** (كينيا): قال إنه ينبغي للدول الأطراف، قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر، أن تفكر ملياً في التقدم المحرز خلال السنوات الثماني عشرة التي انقضت منذ اعتماد الاتفاقية. فلم يكن الأشخاص ذوو الإعاقة، قبل اعتماد الاتفاقية، ممثَّلين بشكل جيد في الحكومات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإنمائية الدولية. وينبغي للدول الأطراف أن تنظر، في الدورات المقبلة للمؤتمر، في مسائل البيانات والثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، وأن تستكشف سبل الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التغلب على الحواجز التي يواجهونها في المجتمع.

60 - **السيدة مانومبي نكوبي** (ناميبيا): قالت إن الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة أمر أساسي للنمو الاقتصادي. وأعربت عن الأسف لأن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون التمييز والاستبعاد في مجالات العمل والتدريب والتعليم. وعلى الرغم من تشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على التقدم للوظائف، فإنهم كثيراً ما يفشلون في المقابلات بسبب استمرار المواقف السلبية تجاههم والتصور السائد بأنهم غير قادرين على المساهمة بشكل مفيد في الاقتصاد. وتساءلت عما يمكن فعله لإيجاد حلول ملموسة للقضاء على هذا الاستبعاد.

61 - **السيد أولومادیوا** (المراقب مبادرة تحقيق الأحلام للنهوض بالشباب Do the Dream Youth Development Initiative): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة والبنك الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين تعزيز القوانين الشاملة للجميع، وبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومراعاة وجهات نظرهم ودعم إمكاناتهم في مجال المساهمة في الاقتصادات المستدامة من خلال الابتكار. وقال إن تهيئة دورة من الازدهار للأشخاص ذوي الإعاقة ستؤدي إلى تحقيق التقدم وتحسين الاقتصاد.

62 - **السيد ويلموث** (الموظف المسؤول عن شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن النسخة الكاملة من *تقرير الإعاقة والتنمية لعام 2024* ستتاح في وقت لاحق من هذا

العام. وتبودلت النتائج الأولية في فعالية أقيمت في وقت سابق من هذا الأسبوع، ونُشر بالفعل موجز تنفيذي شامل على الإنترنت.

63 - **السيد هادا** (رئيس قسم المساواة والتنمية وسيادة القانون، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في نيويورك): قال إن البيانات المصنفة حسب الإعاقة يمكن أن تساعد الدول على وضع سياسات قائمة على الأدلة لدعم إدماج منظور الإعاقة ورصد تنفيذ الاتفاقية. وينبغي لعملية جمع البيانات أن تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان لضمان عدم الإضرار بالحق في الخصوصية ومنع المزيد من الوصم. ووضعت المفوضية توجيهات وأدوات لجمع البيانات القائمة على حقوق الإنسان ورصدها. وأصدرت المفوضية مؤخراً أيضا توجيهات عملية بشأن إنشاء وتعزيز أطر للرصد المستقل وفقاً للمادة 33 من الاتفاقية.

64 - **السيدة ماكلين - نهلابو** (المستشارة العالمية لشؤون الإعاقة وكبيرة الأخصائيين الاجتماعيين في البنك الدولي): قالت إن الاعتراف بالهويات المتداخلة للأشخاص ذوي الإعاقة هو مجال هام ينطوي على هامش للتحسين. وقالت إنها تعمل في البنك الدولي بشكل وثيق مع كبير مستشاري الشعوب الأصلية والمستشار العالمي المعني بالتوجه الجنسي والهوية الجنسية لضمان معالجة قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية وقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية من ذوي الإعاقة في ما يقومون به من أعمال.

65 - **السيدة ليستر** (رئيسة قسم الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قالت إن البرنامج الإنمائي لديه عدة أمثلة جيدة لاستراتيجيات جامعة للحد من مخاطر الكوارث. ففي جزر البهاما، طور البرنامج تطبيقا نقالا يوفر إنذارات بالكوارث على الصعيد الوطني يسهل الوصول إليها وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إندونيسيا، استخدم البرنامج تكنولوجيات رقمية لتعزيز عمليات تقييم مخاطر الكوارث مع التركيز على استيعاب جميع الأشخاص ذوي الإعاقة.

66 - وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي يدعم الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من البلدان. ففي غانا، على سبيل المثال، وفر البرنامج للأشخاص ذوي الإعاقة فرصا في مجال الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، ونظم الري.

67 - ومضت تقول إنه ينبغي، قبل استعراض الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، التركيز على جعل المؤسسات أكثر شمولاً وخضوعا للمساءلة وأكثر استجابة كأحد السبل لتسريع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

68 - **السيد بافلر** (رئيس قسم إسداء المشورة والتخطيط في مجال السياسات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية): قال إن المنظمات الإنسانية تنفذ أحكام ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني منذ اعتماده في عام 2016. ونتيجة لذلك، أصبح الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر بروزا في مجال جمع البيانات وتحليلها لإثراء الاستجابات الإنسانية، ما أدى إلى نشوء برامج منقذة للأرواح. وفي أوكرانيا، على سبيل المثال، تم تكييف البرامج لتخدم بشكل أفضل الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبات في الابتعاد عن الخط الأول، ولتضمن وصول المساعدة إليهم.

69 - **السيد سمطر** (كبير أخصائيي التعاون المتعدد الأطراف في منظمة العمل الدولية): قال إن المنظمة تهدف، في إطار جهودها المستمرة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم العمل، إلى إدماج منظور الإعاقة في قطاعات مثل التعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية والتدريب المهني. وتعمل المنظمة

مع الحكومات وأرباب العمل ومنظمات العمال والمجتمع المدني على وضع استراتيجيات شاملة لضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متكافئة في مجال العمل اللائق. وتساعد المنظمة، من خلال مبادرتها لتحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة، الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية على بناء شراكات قوية وتحسين التنسيق والكفاءة في خدمة النازحين والمجتمعات المضيفة، بما يشمل الأشخاص ذوو الإعاقة.

70 - **السيدة أبو الغايب** (مديرة شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)**:** قالت إنه لضمان معالجة حقوق واحتياجات الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا في إصلاحات السياسات العامة الوطنية، ينبغي إجراء مشاورات مع ممثلي هذه الفئات في أبكر مرحلة ممكنة. وينبغي أيضا إشراكهم في مرحلتي التنفيذ والرصد. وفي حين أن هناك حاجة لوضع سياسات خاصة بالإعاقة، ينبغي أيضًا معالجة مسألة الإعاقة في المناقشات الرئيسية.

71 - **السيد ماكانواي** (ممثل المجتمع المدني، منتدى منطقة المحيط الهادئ للإعاقة)**:** قال إنه ينبغي إيلاء الاعتبار للشروط المسبقة لإدماج منظور الإعاقة التي يلزم استيفاؤها وربما حتى تمويلها. وينبغي ألا تكون المشاركة مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم مجرد إجراء شكلي؛ بل يجب أن تكون مشاركة حقيقية وذات مغزى.

البند 6 من جدول الأعمال: قرارات مؤتمر الدول الأطراف

72 - **الرئيس:** وجَّه انتباه المؤتمر إلى أن وثيقة تتضمن نص مشاريع القرارات الثلاثة قد جرى تعميمها على جميع الوفود. وجرى التماس التوصل إلى توافق في الآراء بحلول 10 أيار/مايو 2024. وبما أنه لم يرد أي اعتراض، دعا الدول الأطراف إلى تأييد هذه المقترحات.

مشروع القرار 1: مكان وتوقيت انعقاد الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مشروع القرار 2: توفير الموارد والدعم لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

مشروع القرار 3: طلب موجه إلى الأمين العام بإحالة تقرير مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن دورته السابعة عشرة

73 - *اعتمدت مشاريع القرارات 1 و 2 و 3.*

البند 7 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

74 - **السيدة لوتكيبانيدزه** (جورجيا)**:** تكلمت بصفتها نائبة الرئيس، فقالت إن المنعطف الدولي الحالي يشهد أزمة عالمية معقدة ذات آثار بعيدة المدى وعميقة تطال جميع جوانب التنمية المستدامة. وفي مثل هذا السياق المليء بالتحديات، يجب حماية وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأصواتهم ومساهماتهم على اختلافها. ومع اقتراب الدورة السابعة عشرة للمؤتمر من نهايتها، حان الوقت لتقييم جميع المبادرات والأفكار المبتكرة التي اقترحت والبدء في ترجمتها إلى أفعال لضمان أن تفي اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دورتها الثامنة عشرة عام 2025 بوعدها بإيجاد فرص متكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة على جميع المستويات.

75 - **السيدة ألكسندريدو** (اليونان): تكلمت بصفتها نائبة الرئيس بالنيابة، فقالت إن المؤتمر السنوي هو أحد أهم الأحداث الدولية لمناقشة القضايا المتعلقة بالاتفاقية. وتضم الاتفاقية، التي صدق عليها 191 بلدا حتى الآن، أكبر عدد من الموقعين على أي اتفاقية. وأحرز تقدم كبير منذ اعتمادها. وأعربت عن ثقتها في أن الثغرات المتبقية في تنفيذها ستعالج بالنظر إلى تصميم والتزام اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

76 - وتوجّهت بالشكر لرئيس الهيئة الوطنية لتيسير الوصول في اليونان لمشاركته في المائدة المستديرة الأولى للمؤتمر، ومساهمته بخبرته في تطبيق الذكاء الاصطناعي لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع اقتراب موعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، أصبح دور التكنولوجيات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

77 - **السيدة طومسون راميريز** (بنما): تكلمت بصفتها نائبة الرئيس، فقالت إن موضوع المؤتمر ومواضيعه الفرعية قد أرست أساساً متيناً لوضع سياسات واستراتيجيات وطنية تتماشى مع الاتفاقية. وقد بحثت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذه المواضيع في السياق الدولي الأوسع نطاقاً، مؤكدة على ضرورة التعاون والاستعدادات للمستقبل واستمرارية الإنجازات التي تحققت والجهود الجارية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وجه الموضوع العام للمؤتمر مناقشات اللجنة وجهودها نحو بناء عالم أكثر شمولاً للجميع من خلال حلول مبتكرة تغير حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

78 - ومضت تقول إن بنما ستواصل جهودها لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت حكومة بلدها خطتها الوطنية الأولى بشأن كفالة إمكانية الوصول للجميع، التي تغطي الفترة 2022-2032، وأجرت دراسة استقصائية وطنية ثانية بشأن مسألة الإعاقة.

79 - وأردفت قائلة إنه يجب التغلب على التحديات الكبيرة المتبقية في السنوات المقبلة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من أن يصبحوا عناصر فاعلة، وأن يسهموا في التحولات اللازمة لكي يعيشوا حياة كريمة ومستقلة، ويشاركوا بشكل كامل في جميع جوانب المجتمع.

80 - **السيد غوناراتنا** (سري لانكا): تكلم بصفته نائباً للرئيس، فقال إنه لا شك في أن تقدماً كبيراً قد أُحرز منذ اعتماد الاتفاقية، التي صدقت عليها 191 دولة طرفاً، ما يجعلها عالمية تقريباً. ويشير الاهتمام الكبير بالمؤتمر حتى على مستوى رؤساء الدول والوزراء إلى الأولوية التي توليها الحكومات لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعد مشاركة عدد كبير من أصحاب المصلحة مؤشراً آخر على الاهتمام العالمي بهذه المسألة.

81 - ومضى يقول إن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وغاياتها ومؤشراتها، التي اعتمدت في عام 2000، لم تشر إلى الإعاقة إلا مرة واحدة فقط، فيما يتعلق بخطر الإعاقة الناجم عن الولادة في ظروف غير صحية. ووفّر اعتماد الاتفاقية في عام 2006 الإطارَ اللازم للخطاب المتعلق بالإعاقة. وكفل المؤتمر السنوي تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات العالمية في محافل متعددة. ويجب على كل دولة طرف أن تنقل الرسائل الرئيسية المنبثقة عن المؤتمر إلى بلدانها، حيث يمكن أن يُحدث تطبيق إجراءات ملموسة فرقاً حقيقياً في تغيير النظرة إلى الإعاقة.

82 - **السيدة جابو بالصادق** (تونس): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المؤتمر هو الحدث الأكثر إلهامًا الذي شهدته في الأمم المتحدة. ولم يسبق لها أن شاهدت هذا العدد الكبير من الأشخاص الموهوبين والماهرين والملهمين معا في مكان واحد. وقالت إنها تعلمت منهم أن لا يوجد شيء مستحيل.

83 - **الرئيس:** قال إن موضوع الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا قد نوقش، خلال الدورة السابعة عشرة للمؤتمر، من منظور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لأول مرة على الساحة الدولية. وقد سعى المشاركون في المائدة المستديرة الأولى إلى تحديد استراتيجيات لتعزيز التعاون العالمي في جعل آليات تطوير ونقل التكنولوجيا شاملة وأخلاقية ومتاحة للجميع.

84 - ومضى يقول إن الأشخاص ذوي الإعاقة يتأثرون، على نحو ما برز خلال المائدة المستديرة الثانية، بشكل غير متناسب في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، وتعد حماية حقوقهم بموجب الاتفاقية أمرا أساسيا لوضع سياسات وتدابير فعالة لمكافحة التهديدات المتزايدة للنزاعات وتغير المناخ وحالات الطوارئ الصحية.

85 - وأردف قائلا إن مجموعة متنوعة من الخبراء من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة ناقشت، في اجتماع المائدة المستديرة الثالث، الثغرات والتحديات في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق وسبل العيش المستدامة.

86 - وتابع يقول إن المؤتمر أرسى مرة أخرى الأساس للدول الأطراف كي تواصل معالجة القضايا الأكثر إلحاحاً، بهدف تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى إعمال حقوق وحريات الأشخاص ذوي الإعاقة المكفولة في الاتفاقية في جميع جوانب الحياة، لا سيما في المنعطف الحرج الحالي المحفوف بالتحديات المتعددة والمتداخلة التي تهدد التقدم الذي تحقق حتى الآن بشق الأنفس.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18:00.